

مكانتة الكون المعنوي
في أحجارِ أمم الإقتصاديات
دراسة مقارنة

المحامي الدكتور
عمر حسن عيسى طعنة

١٩٥٥

ال المؤسسة الأكاديمية للكتابات
طرابلس - لبنان

الفهرس

صفحة		رقم الفقرة
٤		شکر
٥		مقدمة
٢١	القسم الأول: الركن المعنوي أساس في تكوين الجريمة الإقتصادية.	٣٥
٢٣	الباب الأول: تطلب القصد كركن معنوي في الجريمة الإقتصادية.	٣٩
٢٥	الفصل الأول: مكانة القصد العام كركن في الجريمة الإقتصادية.	٤٢
٢٦	المبحث الأول: أهمية القصد العام في جرائم النصوص الإقتصادية العامة.	٤٣
٢٧	المطلب الأول: القصد العام ركن معنوي في الجرائم القصدية للنصوص الإقتصادية العامة.	٤٤
٣١	الفقرة الأولى: أهمية القصد العام في المخالفات والجناح. القصدية للنصوص الإقتصادية العامة.	٤٥
٣٧	الفقرة الثانية: أهمية القصد العام في جنایات النصوص الإقتصادية العامة.	٥١
٣٨	المطلب الثاني: القصد العام ركن معنوي في جرائم النقد.	٥٥
٤٠	الفقرة الأولى: جرائم النقد جرائم اقتصادية.	٥٦
٤٨	الفقرة الثانية: أهمية القصد العام في جرائم النقد.	٥٩
٤٩	المبحث الثاني: أهمية القصد العام في جرائم النصوص الإقتصادية الخاصة.	٦٩
٥٠	المطلب الأول: القصد العام ركن معنوي في الجرائم المعاصرة في النصوص الإقتصادية الخاصة.	٧٠

٦٦	الفقرة الأولى: أهمية القصد العام في الجرائم المنظمة أو المستترة.	٧١
٦٧	الفقرة الثانية: أهمية القصد العام في جرائم المعلوماتية.	٨٣
٦٩	المطلب الثاني: القصد العام ركن معنوي في جرائم الغش.	٩٥
٧٠	الفقرة الأولى: أهمية القصد العام في جرائم الغش في البضاعة.	٩٧
٧٢	الفقرة الثانية: أهمية القصد العام في جرائم الغش الضريبي	١٠٢
٨٣	الفصل الثاني: مكانة القصد الخاص وما يختلف به عنصر معنوي في الجريمة الإقتصادية.	١٠٨
٨٤	المبحث الأول: أهمية القصد الخاص في الجرائم الإقتصادية	١٠٩
٨٤	المطلب الأول: تطلب القصد الخاص عنصر معنوي في الجريمة الإقتصادية.	١١٠
٩٣	المطلب الثاني: عدم تطلب القصد الخاص في الجريمة الإقتصادية	١٣٠
١١٥	المبحث الثاني: أهمية العوامل المختلطة بالقصد الخاص في الجرائم الإقتصادية.	١٤٢
١١٦	المطلب الأول: تطلب الدافع عنصر معنوي في الجريمة الإقتصادية.	١٤٣
١٢٢	المطلب الثاني: تطلب الهدف عنصر معنوي في الجريمة الإقتصادية.	١٥٠
١٢٣	الفقرة الأولى: الهدف ركن معنوي في الجريمة الإقتصادية.	١٥١
١٢٠	الفقرة الثانية: الهدف شرط في الركن المعنوي.	١٥٩
١٢٧	الباب الثاني: مكانة الخطأ في الجريمة الإقتصادية.	١٦٥

الفصل الأول: تطلب الخطأ كركن معنوي في الجريمة الاقتصادية .	١٦٧
١٣٩	
المبحث الأول: أهمية الخطأ كركن معنوي في الجريمة الاقتصادية .	١٧٠
١٤١	
المطلب الأول: أسباب ازدياد أهمية الخطأ في الجرائم الاقتصادية .	١٧١
١٤١	
المطلب الثاني: مظاهر اتساع نطاق الجرائم غير القصدية .	١٨٩
١٥٣	
المبحث الثاني: أنواع الخطأ في قانون العقوبات الاقتصادي	١٩٨
١٦٤	
المطلب الأول: خطأ الجهل بالقانون .	١٩٩
١٦٥	
المطلب الثاني: خطأ الإهمال في التحقق والرقابة .	٢٠٣
١٧٠	
الفصل الثاني: مدى كفاية الخطأ كركن معنوي في الجريمة الاقتصادية .	٢١٢
١٧٩	
المبحث الأول: الإكفاء بالخطأ كركن معنوي في الجريمة الاقتصادية .	٢١٣
١٨٠	
المطلب الأول: الخطأ كأساس معنوي كاف لقيام الجريمة الاقتصادية .	٢١٤
١٨٠	
المطلب الثاني: الإهمال كأساس معنوي كاف لقيام الجريمة الاقتصادية .	٢٢٦
١٨٨	
المبحث الثاني: الجريمة الاقتصادية بين القصد والخطأ .	٢٣٥
١٩٦	
المطلب الأول: التأرجح بين وجوب توفر القصد وإمكانية الإكفاء بالخطأ .	٢٣٦
١٩٧	
المطلب الثاني: المساواة بين الخطأ والقصد في بعض الجرائم الاقتصادية .	٢٤٤
٢٠٣	
القسم الثاني: تقلص مكانة الركن المعنوي في الجريمة الاقتصادية .	٢٦٢
٢١٩	

الباب الأول: مكانة الركن المعنوي في الجريمة المادية

٢٦٥

٢٢٢

الاقتصادية

٩٧٧

الفصل الأول: ضعف الركن المعنوي في الجريمة

٢٦٨

٢٢٤

الاقتصادية المادية في الأنظمة الالكترونية.

المبحث الأول: إنعدام الركن المعنوي في الجريمة

٢٧٢

٢٢٥

الاقتصادية المادية في الأنظمة الالكترونية.

المطلب الأول: عدم تطلب الركن المعنوي فيجرائم

٢٧٣

٢٢٦

المادية الإقتصادية في الأنظمة الالكترونية.

المطلب الثاني: معايير استئاج الجرائم المالية

٢٩١

٢٢٧

الاقتصادية.

المبحث الثاني: مكانة الركن المعنوي في الجريمة

٢٩٨

٢٢٨

الجرامية في الأنظمة الالكترونية.

المطلب الأول: الركن المعنوي في جرائم الجرائم

٣٠٠

٢٢٩

بين الإنعدام والإفتراض.

المطلب الثاني: العلم كتعذر معنوي في الجريمة

٣١٢

٢٣٠

الجرامية.

الفصل الثاني: ضعف الركن المعنوي في الجريمة

٣٢٨

الاقتصادية المادية في الأنظمة الأنترنت

٢٦٥

أميركية.

المبحث الأول: إنعدام الركن المعنوي في جرائم

٣٢٩

٢٦٦

المسؤولية المطلقة الإقتصادية.

المطلب الأول: عدم تطلب الركن المعنوي في جرائم

٣٣١

٢٦٧

المسؤولية المطلقة.

المطلب الثاني: مبررات عدم تطلب الركن المعنوي في

٣٣٩

٢٧٣

جرائم المسؤولية المطلقة.

المبحث الثاني: إفتراض الركن المعنوي في جرائم

٣٤٣

٢٧٧

المسؤولية المطلقة الإقتصادية.

٢٧٧

٢٨٨

٣٠١

٣٠٢

٣٠٤

٣٠٤

٣١٥

٣٢١

٣٢٢

٣٢٥

٣٣٩

٣٣٩

٣٤٠

٣٦١

٣٧٢

٣٧٣

٣٤٤

٣٥٨

٣٧٨

٣٧٩

٣٨٠

٣٨١

٣٩٧

٤٠٨

٤٠٩

٤١١

٤٣٠

٤٣١

٤٣٢

٤٥٦

٤٧٠

٤٧١

المطلب الأول: تطلب الركن المعنوي في بعض جرائم المسؤولية المطلقة.

المطلب الثاني: إنقاد نظرية المسؤولية المطلقة.

الباب الثاني: مكانة الركن المعنوي لدى الأشخاص المعنوية

الفصل الأول: إنعدام الركن المعنوي لدى الأشخاص

المبحث الأول: عدم توفر الركن المعنوي لدى الشخص المعنوي

المطلب الأول: رفض مسؤولية الشخص المعنوي الجزائية

المطلب الثاني: الإسناد المعنوي للشخص المعنوي.

المبحث الثاني: أسباب عدم توفر الركن المعنوي لدى الشخص الإعتبري.

المطلب الأول: عرض الأسباب.

المطلب الثاني: تقييم الأسباب.

الفصل الثاني: تطلب الركن المعنوي لدى الأشخاص المعنوية.

المبحث الأول: توفر الركن المعنوي لدى الأشخاص المعنوية

المطلب الأول: إقرار مسؤولية الشخص المعنوي الجزائية.

المطلب الثاني: الركن المعنوي أساس في مسؤولية الشخص المعنوي الجزائية.

المبحث الثاني: تطلب الركن المعنوي في جرائم الأشخاص المعنوية الاقتصادية.

المطلب الأول: إتساع نطاق جرائم الأشخاص المعنوية.

صفحة

رقم الفقرة

المطلب الثاني: الركن المعنوي أساس في جرائم

٤٧٧

الأشخاص المعنوية.

٣٧٨

الخاتمة

٤٨٤

مراجع البحث

٣٩٩

الفهرس

٤١١